# مناهج المحدثين

تأليف

الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد
(حفظه الله)

اعتنى به

أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك

دار علوم السنة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

دار علوم السنة

للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٤٧٧٤٧٥٠ - فاكس: ٤٧٣٠٦٢١

الرياض - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فقد فوضت الأخ ماهر بن صالح آل مبارك بنسخ الأشرطة التي ألقيتها في بعض الدورات العلمية والمتضمنة لمناهج المحدثين والقيام على تصحيحها وطباعتها، وهذا إذن مني له بذلك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

كتبه

سعد بن عبد الله الحميد

٥/٨/١٤١٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الغرّ الميامين. وحمداً وشكراً لله على أن منَّ علينا بقرب ووفرة هؤلاء؛ أساتذة العلم وطلابه، ولولا نعمة الله علينا لأنفقنا النفس والنفيس للجلوس معهم والاستماع إليهم، والتعلم على أيديهم، فجزاهم الله خيراً.

وبالنسبة لهذا الكتاب الذي يتعلق (بمناهج المحدِّثين) فهو عبارة عن موضوعات تتعلق ببعض كُتب السّنة والتعريف بها، وبطرق مؤلفيها فيها، ولذلك فهو يُعتبر جَمعاً لشتات معلومات متوفرة هنا وهناك، وإن كان الحديث عن بعض الكتب قد تكون مادته العلمية مستمدة من كتب نركز عليها. وربما كان ذلك مجموعاً أكثره في كتاب ـ كما هو في موضوعنا الأول عن (صحيح البخاري) ـ رحمه الله تعالى ـ؛ فإن معظم مادته العلمية موجود في (هدي الساري) الذي هو مقدمة لفتح الباري الذي شرح فيه الحافظ ابن حجر (صحيح البخاري). فالصيد كله في جوف الفراء، ولم يدع الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ لأحد بعده شيئًا.

وأمَّا ما عَدا ذلك من الكتب التي سيأتي الحديث عنها، فسأحاول ـ إن شاء الله ـ جاهداً أن أشير إلى بعض المراجع التي تستمد مادتها العلمية منها.

**ملحوظة**

اعلم رحمك الله:

أن النبي ﷺ لَمَّا ابتعثه الله ـ جلَّ وعلا ـ لهذه الأمة أنزل معه نورين «الكتاب

والسنة» ، وحاجة الكتاب إلى السنة لا تخفى على طالب علم ؛ فالسنة هي المبينة للقرآن والموضحة له . ولولا السنة لما استطاع أحد أن يعمل بكتاب الله ـ جلَّ وعلا ـ لأن هُناك كثيراً من الأمور المجملة كلها فصّلتها السنَّة ؛ كالصلوات ، والزكاة ، والحج ، والصيام ، والحدود ، وغير ذلك من الأمور .

فلا نجد أن عدد الصلوات المفروضة في اليوم والليلة خمس صلوات في كتاب الله ـ جلّ وعلا ـ ، وإنما فصّلت ذلك وبَيَّنته سُنّةُ النبي ﷺ ، وكذلك الزكاة : عن صفتها وما فيها من التفصيل ، كل ذلك بيّنته السنّة . والحج ، والصيام ، وغير ذلك من الأمور .

ولمّا كانت السُّنة في هذه الأهمية نجد أن صحابة النبي ﷺ حرصوا كل الحرص على تلقي هذه السّنة من النبي ﷺ بكامل الحذر ـ فالواحد منهم يستشعر قول النبي ﷺ : «**مَن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[(١)] ، وقوله ﷺ : «**مَن تقوّل عليّ ما لم أقُله فليتبوأ مقعده من النار**»[(٢)] ، وقوله ﷺ : «**من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»[(٣)] ، أو «**أحد الكاذِبَيْن**» ، أو

---

(١) حديث « مَن كذب علي متعمدًا . . . » صحيح متواتر ، وله طُرق في الصحيحين أو أحدهما :
ـ عن أبي هريرة : عند البخاري (١١٠) ، ومسلم (٣) .
ـ وعن المغيرة : عند البخاري (١٢٩١) ، ومسلم (٤) .
ـ وعن ابن عمرو : عند البخاري (٣٤٦١) .
ـ وعن أبي سعيد : عند مسلم (٣٠٠٤) .
ـ وعن عليّ : عند البخاري (١٠٦) ، ومسلم (١) .
ـ وعن أنس : عند مسلم (٢) .

(٢) حديث : «مَن تقول . . . » : أخرجه ابن ماجه (٣٤) عن أبي هريرة ، وهو عند النسائي في العلم من الكبرى ، وأحمد (٢/ ٤١٠ ، ٤٦٩ ، ٥١٩) ، وصححه ابن حبان (٢٨) .

(٣) حديث «مَنْ حدَّث عني بحديث . . . » : أخرجه مسلم في المقدمة (١/ ٦٥) عن سَمُرة بن جُندب .

«**أحد الكذّابين**» - على اختلاف الروايات في ذلك .

ثم إن هؤلاء الصحب الكرام من بالغ حرصهم ربما الواحد منهم لازم النبي ﷺ هاجرًا الأهل والأوطان . كما صنع أبو هريرة رضي الله عنه، وكان يلزم النبي ﷺ على ملء بطنه فقط .

وبعضهم ربما كانت تشغله الدنيا وطلب المعيشة لكنه لا يُريد أن يفوته من حديث النبي ﷺ شيء، فلذلك يتفق مع بعض الصحابة الآخرين على التناوب على النبي ﷺ كما صنع عمر بن الخطاب . وقصته كما هي معروفة في صحيح البخاري[1] حينما كان يتناوب مع جارٍ له أنصاري مجالس النبي ﷺ فيحدث هذا بما غاب عنه ذاك والعكس .

لكن هؤلاء الصحابة كانوا يعتمدون في الغالب على الحفظ، فكانوا يحفظون حديث النبي ﷺ كما يحفظون السورة من القرآن، وكانوا أمّة أميَّة لا تعرف الكتابة ولا الحساب، وإنما كان التركيز عندهم على الحفظ .

ووُجد نفر محصورون كانوا يكتبون لأنفسهم كما صنع عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، ولكن هؤلاء النفر ما كان عندهم من حديث النبي ﷺ الشيء الكثير بحيث يُشكل مصنفات كما هو واقع فيما بعد ذلك حينما دوِّنت السنة، ولكن كان الواحد منهم ربما دوّن بعض الأحاديث في صحيفة من الصحف أو نحو ذلك .

والتفصيل في هذه المسألة ليس هذا موضعه؛ لأن الأمر يطول حينما نتكلم عن تدوين السنة، والسبب في أن النبي ﷺ منعهم من كتابة الحديث، وكيف

---

(١) البخاري في العلم (٨٩) وبوب له : باب التناوب في العلم .

كتبوه، وما هي أقوال العلماء في التوفيق بين أحاديث النهي وأحاديث الإباحة؟ وهلمّ جرّا. هذا الأمر يطول.

لكن المقصود الإشارة إلى أن سُنَّة النبي ﷺ إنما دوِّنت تدوينًا بهذه الصورة - يعني على شكل مؤلفات - بعد ذلك بزمن. وكان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكّر في تدوين السنّة، ولكنه استخار الله شهرًا كاملاً ثم رأى ألا تدوَّن السنة. وكأنه خشي - رضي الله تعالى عنه - على الناس الداخلين في الإسلام حديثًا أن ينصرفوا إلى السنة ويهملوا القرآن، وربما دخل عليهم شيء من السنة في القرآن، وبخاصة أن القرآن لم يُجْمَع الجمع النهائي وإنما كان ذلك في عهد عثمان بن عفان - رضي الله تعالى عنه -.

لكن لمّا جاء عصر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - رأى أن السنة يُخشى عليها من الفوت، وذلك بوفاة حامليها، فكتب إلى الآفاق يأمرهم في تلك الكتب التي كتب إليهم بها أن يدوّنوا ما عندهم من سنة النبي ﷺ، وما يضاف إلى ذلك من آثار عن صحابته الكرام - رضي الله تعالى عنهم -، ففعلوا ونهض بذلك بعض العلماء الأجلاّء، كمحمد بن مسلم بن شهاب الزهري - رحمه الله تعالى -، ودُوِّنت السنّة، ولكنه تدوين لم يتخذ طابع التصنيف على الموضوعات وإنما هو سرد؛ فقد تجد حديثًا في الطهارة يتلوه حديث في النكاح يتلوه حديث في التفسير، وهلمّ جرّا. وكانت أيضًا تلك الأحاديث مشوبة ومخلوطة بما جاء عن الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - من أقوال أو أفعال.

حتى جاء عصر طبقة أخرى بعد ذلك - وإن كان بعضها ملحقًا بصغار التابعين كابن جريج رحمه الله تعالى -.

لمّا جاء هذا العصر اتخذ التدوين والتصنيف طابعًا آخر فَرُتِّبت هذه الأحاديث

على الموضوعات، وبدأ التصنيف يتخذ شكلاً آخر. وهو من باب التفنن في التأليف.

فنجد كثيراً من علماء كانوا متعاصرين في وقت واحد أنهم سلكوا هذا المسلك، كابن جريج، ومحمد بن إسحاق، والإمام مالك، وحمّاد بن سلمة، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري، ومعمر بن راشد، وغير هؤلاء كثير، كلهم ممن صنّف على الموضوعات. ولكن هذه التصانيف أيضًا كانت تمزج الآثار الواردة عن الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ بالأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ.

ولعلكم تلحظون في موطأ الإمام مالك، وفي مصنف عبد الرزاق، وفي مصنف ابن أبي شيبة ـ هذه الطريقة هي التي كانت سُلكت في ذلك العصر، إلى أن جاءت سنة مائتين للهجرة ـ ابتدأ العلماء يركزون على فرز الأحاديث عن الآثار الواردة عَن الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ فبعضهم رأى أن هناك ما يُسهِّل حفظ تلك الأَحاديث، وذلك بجمع أحاديث الصحابي في موضع وَاحد غير مرتبة، وهذا يُسهل الحفظ؛ لأن الإسناد يتكرر، والمتون مختلفة.

فإذن سيركز على حفظ المتون، والإسناد تقريبًا واحد، وإن اختلف فيختلف في بعض الطبقات، أما طبقة الصحابة فهذا يقلّ فيه الحفظ إلى حد كبير، وتتلوه طبقة التابعين، فربما كان التابعيّ مكثراً عن صحابي معين، ولذلك يريح الحافظ نفسه من حفظ هذا الإسناد في الطبقة العليا، فالصحابي والتابعي يتكرر معه في أحاديث عدة، وربما أيضًا نزل إلى طبقة أتباع التابعين.

فإذًا الاختلاف يكون أكثر في طبقة المشايخ (مشايخ أولئك المصنفين) ثم في طبقة مشايخهم أيضًا.

لكن هذا النوع من التصنيف، وهو الذي يُسمَّى (المسانيد)، كان فيه شيء من الصعوبة على طلبة العلم، وأيضًا كان المقصود منه حفظ السنة مجردة عن التفقه، فرأى بعض الأئمة أن يسلك مسلكًا آخر في التصنيف مع التركيز على الأحاديث المرفوعة؛ فرأوا إفراد أحاديث النبي ﷺ وفرزها عن آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم والآثار الواردة عن التابعين، ثم ترتيب هذه الأحاديث على الموضوعات الفقهية.

## الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -

ومن هؤلاء الإمام البخاري[1] - رحمه الله تعالى -، ولكن كان هذا المسلك يمكن أن يجمع أحاديث النبي ﷺ الواردة عنه بأسانيد صحيحة ثابتة إلى جانب تلك الأحاديث التي لم ترد بتلك الأسانيد الصحيحة.

فالبخاري سلك أيضًا المسلك الثاني وهو أن يُفرد أحاديث النبي ﷺ الصحيحة عن ما سواها، وكان لذلك سبب وهو: أنه كان جالسًا في مجلس شيخه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه.

(١) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، من الحادية عشرة، مات سنة ١٥٦ في شوال، وله اثنتان وستون سنة، روى عنه الترمذي والنسائي.
انظر: الجرح والتعديل (٧/ ت ١٠٨٦)، وثقات ابن حبان (٩/ ١١٣)، وتاريخ بغداد (٢/ ٤ - ٣٦)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٧١)، وأنساب السمعاني (٢/ ١٠٠)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٨٨)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢١٢)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٤)، وغيرها.

وكانت النفوس آنذاك تتشوف إلى هذه النقطة التي أشرنا إليها، وهي فرز صحيح سنة النبي ﷺ عن ما عداها. فربما كان هناك شيء من التَّذاكُرِ لهذه المسألة: مَنْ ينهض بهذه المهمة؟

فتكلم إسحاق في مجلسه بهذا الكلام. فقال: لو أفردتم صحيح سنة النبي ﷺ بالتصنيف[1]، كان البخاري ـ رحمه الله ـ قد وقع ذلك من نفسه قبل ذلك، ورأى في ذلك رؤيا؛ رأى أنه أمام النبي ﷺ وبيده مروحة وهو يذب الذباب عن وجه النبي ﷺ، فذكر ذلك لأحد المعبِّرين، فعبَّرها له بأنه يذب الكذب عن سنَّة النبي ﷺ[2]. فلمّا ذكر شيخه إسحاق بن راهويه هذا الكلام قوي عزم البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في هذه المسألة ونشط في التصنيف.

وكان ـ رحمه الله ـ بلغ من الحفظ والإتقان درجة حُسِدَ عليها في عصره، وكانت ولادته ـ رحمه الله ـ في سنة أربع وتسعين ومائة، وذلك في الثالث عشر من شهر شوال في تلك السنة، وبالتحديد في يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة.

وابتدأ يسمع الحديث على المشايخ الذين في بلده، وأخذ يردُّ عليهم، وينتقد الأخطاء في سن مبكر، حتى إنه يَذكر عن نفسه ـ رحمه الله ـ أنه كان عند شيخ له يقال له: الدَّاخلي، فذكر الدَّاخلي إسناداً ـ عن سفيان أو عن أبي الزبير عن إبراهيم ـ فقال البخاري: هذا خطأ، أبو الزبير لا يروي عن إبراهيم.

فأغلظ عليه العبارة شيخه هذا و أسكته، فأصرّ البخاري على مراجعة هذا

---

(١) انظر: «هدي الساري» ص (٧) الفصل الأول.

(٢) المصدر السابق.

الشيخ لأصوله. فدخل الشيخ ورأى الحديث، ثم جاء للبخاري وقال: كيف هو؟ قال: إنما هو سفيان عن الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم وهو النخعي، فأبو الزبير الذي هو محمد بن يونس بن تادرس لا يروي عن إبراهيم. فأخذ شيخه هذا يصلح كتابه مما أملاه عليه البخاري.

لما سُئل البخاري ـ رحمه الله ـ عن عُمره آنذاك حينما ردّ على شيخه كم كان؟ أجاب بأن عمره كان إحدى عشرة سنة[1].

وهذا السن بلا شك أنه لا يُهيأ للإنسان أن يصل إلى هذه الدرجة إلا أن يكون نابغًا. وهكذا كان ـ رحمه الله تعالى ـ بل إنه لا يكاد أن يكون ترك بلدًا من البلدان لم يرحل إليها في طلب العلم، ولكنه حينما كان يجلس عند الشيوخ لم يكن يكتب، وكان بعض الطلبة ربما انتقده على هذا الصنيع، فإذا رآهم يلحّون عليه قال لهم: هاتوا اعرضوا عليّ كتبكم، فيُملي عليهم ما سمع من أولئك الشيوخ حتى إنهم في بعض الأحيان يصلحون كتبهم من حفظ البخاري.

وهو الذي يقول عن نفسه: «رب حديث سمعته في البصرة وكتبته بالشام» ـ لا يتفرغ للكتابة إلا بعد مدة مديدة!! فهو يحفظ ثم يترك الكتابة بعد ذلك، وربما أجّل الكتابة إلى أن يصل إلى بلده «بخارى».

**تنبيه:**

ومن القصص التي أُوردُها لأجل التنبيه عليها، تلك القصة التي اشتهرت وانتشرت، وفي الحقيقة الذهن يستبعدها، وقد نكون مخطئين في الاستبعاد بسبب قصور فهمنا، وعدم وجود مَنْ هو بهذه الصفة فيما بيننا، ولكن ـ على كل

(١) القصة بتمامها في «هدي الساري» ص (٤٧٨) في (ذكر نسبه ومولده ومنشئه ومبدأ طلبه للحديث).

حال - من حيث الإسناد الحديثي هي لا تثبت، فإذا لم يثبت الإسناد لا نُثبت المتن حتى يثبت الإسناد ذكروا أن البخاري - رحمه الله - عَزم على الرحيل إلى بغداد، وعلم به أهل بغداد فحينما علموا به استعدوا للقائه، فشهرته كانت قد بلغت الآفاق، وحفظه كان مضرب المثل، فاستعدوا لرؤية البخاري هذا الذي يُتحدّث عنه، ويُذكر عنه من الحفظ ما يُذكر، فحينما قدم عليهم كان بعض طلبة العلم استعدوا لامتحانه ليروا هل هو حافظ كما يُذكر عنه أو لا؟

فجمعوا مائة حديث ووزّعوها بين عشرة منهم - كل واحد له عشرة أحاديث - ، لكن هذه العشرة الأحاديث التي عنده لا يأخذها هكذا صحيحة سنداً ومتناً، ولكن يأخذ متونها، وأما الأسانيد فيأخذ أسانيد العشرة التي عند التلميذ الآخر.

وتلميذ آخر مثله تماماً: يأخذ متون أحاديث ويركب عليها أسانيد أحاديث عند تلميذ آخر، وهلمّ جرّا، حتى قلبوا عليه المائة الحديث، فحينما قدم أخذوا يلقون عليه كأنهم يسألونه سؤال التلميذ للعالم يُلقون عليه هذه الأحاديث واحداً تلو الآخر، وفي كل حديث يقول رحمه الله: لا أعرفه، والناس يتعجبون من هذا البخاري الذي يُتحدث عن حفظه إلى هذا الحد، ولم يعرف حديثاً واحداً من هذه الأحاديث.

فحينما فرغوا من المائة أخذ يعيد عليهم ما أملوه عليه من طريق الخطأ، ثم يرد الخطأ إلى الصواب، فيشير إلى كل واحد فيقول: أمّا حديثك الأول الذي قلت فيه: كذا وكذا وكذا، فصوابه كذا وكذا وكذا، فإسناد حديثك هو الإسناد الذي عن فلان، فردّ المائة الحديث التي قلبوها عليه - ردّها إلى الصواب.

الحافظ العراقي - رحمه الله - لما أورد هذه الحكاية قال: أنا لا أعجب من رد البخاري الخطأ إلى الصواب، ولكن أعجب كيف أن البخاري حفظ الخطأ مر

أول وهلة.

فهذه القصة أوردها الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق ابن عدي صاحب الكامل عن أشياخ له، وابن عدي لم يُدرك البخاري، وهؤلاء الأشياخ مبهمون، والله أعلم هل هم ثقات أو لا؟

وإن كانوا ثقات فهل سمعوه، أو شاهدوا هذه القصة، أو أخذوها عن غيرهم؟ وهذا الغير هل هو ثقة أو غير ثقة؟ وهلمّ جرا يتسلسل الأمر.

لذلك قلت: من حيث الإسناد فهي لا تثبت، وأمَّا من حيث المتن فعندي أن فيها شيئًا من الغرابة، وهو الذي دعا الحافظ العراقي إلى استغراب حفظ البخاري للخطأ من أول وهلة. وعلى كل حال ما دام أنه يحفظ في مجالس الشيوخ ما يلقونه من أول مرة؛ فهذا ليس بمستغرب أن يحفظ ـ رحمه الله ـ بهذه الصورة إلى هذا الحد الذي نذكره[1].

ثم إنه رحمه الله لما نشط على التأليف في هذه المسألة وهي تدوين صحيح سنة النبي ﷺ كان ـ رحمه الله ـ يعتني بتدوين الحديث عناية شديدة، فربما تردد في اختيار ذلك الحديث الذي يرى أنه صحيح، ومع ذلك يستعين بالله جلَّ وعلا ويستخير في إثبات ذلك الحديث أو حذفه. فيذكر أنه ما دوّن حديثًا من الأحاديث إلا بعد أن يغتسل ويُصلي ركعتين[2]، ثمّ بعد ذلك يدوِّن ذلك الحديث.

## عدد الأحاديث في صحيح البخاري:

ولما دوَّن هذه الأحاديث في كتابه، وكما نرى أنها بالمكرر بلغت سبعة آلاف

(١) انظر: «هدي الساري» ص (٤٨٦) في (ذكر جمل من الأخبار الشاهدة لسعة حفظه وسيلان ذهنه واطلاعه على العلل سوى ما تقدم).

(٢) المصدر السابق، ص (٤٨٩).

ومائتي حديث وكسر، وبغير المكرر كما يذكر الحافظ ابن حجر[١] بلغت ألفين وستمائة وحديثين فقط، وهناك اختلاف في عدِّ الأحاديث، لكن ذكر الحافظ هذا في أحد أقواله.

هذه الأحاديث التي سواءً بالمكرر أو غير المكرر انتقاها من ستمائة ألف حديث، ولكن ليس المقصود بهذه الستمائة أنها ستمائة حديث مفردة؛ كل حديث بإسناد وكل إسناد على متن يختلف عن المتن الآخر، بل المقصود من الستمائة ألف حديث أنها أحاديث بالتكرار، فالحديث الواحد - أي المتن الواحد - قد يرد عن عدة من الصحابة، نعتبره عنه حديثًا واحداً، وفي الحقيقة أنهم يعتبرونه بعدد أولئك الصحابة.

بل إن الحديث الواحد عن الصحابي الواحد قد يرد من طريق عدة من التابعين عن ذلك الصحابي، ونحن نعتبره حديثًا واحداً، وهم يعتبرونه عدة أحاديث بعدد أولئك التابعين، بل من بعد التابعين ومن بعدهم. فالحديث الواحد ربما

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «فجملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلثمائة واحد وأربعون حديثًا، وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثًا قد أفردتها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى مَن عَلَّق عنه.

وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلثمائة واحد وأربعون حديثًا، فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا، وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة، والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم. وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب «تغليق التعليق» وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخاري تحرير بالغ، فتح الله به، لا أعلم من تقدمني إليه، وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ، والله المستعان» ا.هـ

انظر: «هدي الساري» ص (٤٦٥) الفصل العاشر في عدّ أحاديث الجامع.

وصل إلى عشرين حديثًا أو أكثر من العشرين.

ثم إن هذه الأحاديث ليست مرفوعة للنبي ﷺ فقط، بل يخالطها أيضًا الآثار الواردة عن الصحابة، وربما التابعين.

فإذن هم يقصدون بالحديث الإسناد، والإسناد قد يكون مرويًا به متن مرفوع للنبي ﷺ، أو أثر عن صحابي، أو تابعي، فلذلك لا نستغرب هذا العدد حينما يرد لأن المقصود هو ما ذكرته فقط.

وحينما خرّج ـ رحمه الله ـ هذه الأحاديث من الستمائة ألف حديث لم يكن مقصوده أنه لم يصح عن النبي ﷺ سوى هذا العدد، ولكنه أراد أن يؤلف كتابًا مختصرًا في صحيح سنة النبي ﷺ.

ولذلك ذكر أنه ترك من الصحاح أكثر من هذا، وترك من الصحاح لحال الطول حتى لا يطول الكتاب، أي أنه انتقى أصح الصحيح عنده، وإلا فإنه رحمه الله بصحح أحاديث لم يخرِّجها في كتابه، والدليل على ذلك أننا حينما نُطالع في سنن الترمذي أو في (جامع الترمذي) ـ نجد الترمذي ـ رحمه الله ـ يقول: وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث عندي صحيح، أو حسن، أو نحو هذه العبارات.

فإذن البخاري ـ رحمه الله ـ تصح عنده وتثبت أحاديث غير الأحاديث التي دوَّنها في كتابه ـ الجامع الصحيح ـ، ولكنه لم يخرج تلك الأحاديث إمَّا رغبة عن الطول، أو لكون تلك الأحاديث ليست على شرطه الشديد الذي اشترطه على نفسه في كتابه الجامع.

ولمّا دوّن هذه الأحاديث كان رحمه الله يُركز كل التركيز على تجنب الأحاديث

التي يمكن أن يُخَالف فيها، أي يخالفه العلماء فيها، ولكنه قد يورد أحاديث معلولة فيخالفه بعض العلماء فيها، لكن بعد أن يترجح له أن تلك العلة غير مؤثرة.

ولذلك لمّا صنّف هذا الكتاب عرضه على بعض أئمة عصره كالإمام أحمد وعلي بن المديني، ويحيى بن معين كما يذكر ذلك العُقيلي.

وإن كنتَ بودّي لو وجدتُ كلمة العُقيلي هذه أين هي؟ فالعقيلي تلميذ للبخاري، ولكن الحافظ ابن حجر ذكر هذه المقولة عن العقيلي، والعهدة عليه[1].

يقول: إن البخاري - رحمه الله - عرض كتابه على هؤلاء الأئمة الثلاثة وغيرهم - فوافقوه على تلك الأحاديث سوى أربعة أحاديث خالفوه فيها.

يقول العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة. فهل فعلاً لم ينتقد هؤلاء الأئمة المذكورون سوى هذه الأحاديث الأربعة فقط؟ بمعنى أنهم وافقوا البخاري على تلك الأحاديث كلها؟ هذا ما يقتضيه كلام العُقيلي، والعلم عند الله - جلّ وعلا -.

وعرفنا من هذا أن موضوع كتاب البخاري إفراد الصحيح الثابت من سُنة النبي ﷺ، وفرزه عمّا سواه من الأحاديث التي لا تثبت، وهذا يمكن يستفاد من تسمية كتابه البخاري؛ فإنه سمّاه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) هذا اسمه الكامل. وإن كان اختصر إلى (صحيح البخاري)؛ فهذه تسمية مختصرة فقط.

ولمّا ألّف رحمه الله هذا الكتاب لم يكن تركيزه فقط على الرواية - بمعنى أن يُورد

(١) انظر: «هدي الساري» ص (٧) في الفصل الأول، وكذا ص (٤٨٩).

الأحاديث الصحيحة فقط مجردة عن أي شيء آخر . . . لا ، وإنما كان له هم غير هذا وهو التفقه ، فرأى أن يجعل هذه الأحاديث الصحيحة مبوبة على الأبواب الفقهية بطريقة فيها استنباطات دقيقة ؛ بحيث إنها بمجموعها يمكن أن تُشكل مذهبًا للبخاري ـ رحمه الله ـ .

وهذا هو الذي حدث ، فنجد بعض العلماء حينما يناقش مسألة علمية من المسائل يقول : وهذا ما ذهب إليه البخاري . من أين عرف أن البخاري ـ رحمه الله ـ ذهب هذا المذهب؟ عرف ذلك من خلال تلك التراجم التي يترجم بها على تلك الأحاديث التي يوردها في صحيحه .

ومع ذلك أيضًا فإنه لم يقتصر على هذه الأحاديث فقط ، ولكنه ربما أنه يريد التفقه فإنه جمع لهذه الأحاديث غيرها ، فنجد أنه يورد الآيات (آيات الأحكام) ويوزعها بحسب تناسبها مع تلك الأبواب التي يُبوّب بها ، وبلا شك أن ثبوت القرآن لا نزاع فيه ، فإذًا كأنه يجعل الآيات هذه أصلاً ، ثم بعد ذلك يُورد ما صح من الأحاديث التي على شرطه ثم الأحاديث التي يوردها في المتابعات أو الأحاديث التي يوردها معلّقة ، أو غير ذلك كالآثار الواردة عن الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم .

فإذن هو ـ رحمه الله ـ كان يُعنى بالناحية الفقهية عناية شديدة ، حتى إننا لنجده في بعض الأحيان يُورد بابًا من الأبواب ولا يورد تحته شيئًا من الأحاديث ، وربما وجدنا في الباب الواحد أحاديث كثيرة ، وربما وجدنا أحاديث قليلة ، بل لربما ما وجدنا في الباب الواحد سوى حديث واحد ، وربما لا نجد في الباب حديثًا إطلاقًا ، وهذا الباب الذي لا نجد فيه حديثًا قد نجد فيه آية من كتاب الله ، وقد لا نجد أيضًا آية من كتاب الله وإنما يُبوّب مجرد التبويب ، وربما أورد شيئًا من المعلقات .

والمقصود بالمعلق الأحاديث أو الآثار التي يحذف أول سندها وربما كامل الإسناد، أي لو أن البخاري رحمه الله عنده حديث من الأحاديث يرويه بسنده عن شيخه وشيخ شيخه وهلمّ جرا - حتى يصل إلى النبي ﷺ -، ولكنه لا يرى أن هذا الحديث على شرطه أي ليس بالدرجة التي يُريدها من الصحة؛ فنجد البخاري رحمه الله ربما حذف شيخه وعلق الحديث بشيخ شيخه.

فيقول مثلاً: قال سفيان بن عيينة ثم يذكر باقي الإسناد والحديث - وهو لم يسمع من سفيان بن عيينة -، فسفيان بن عيينة بينه وبينه واسطة، وربما كانت الواسطة علي بن المديني أو الحميدي أو غيرهم.

وربما حذف مَن هو فوق شيخ شيخه حتى لربما لم يذكر إلا الصحابي، بل لربما حذف الصحابي أيضًا فيقول: قال رسول الله ﷺ - كذا -، أو يُؤثر عن رسول الله ﷺ كذا. هذا هو المقصود بالتعاليق .اوسنأتي إن شاء الله للحديث عنها بعدقليل

فالشاهد أنه في بعض الأبواب يُورد هذه الأحاديث أو الآثار المعلقة ويخلي الباب من الأحاديث ،فلماذا يصنع البخاري هذا الصنيع؟ . . . هناك من رأى أنه يصنع ذلك عمداالسبب اخر.

فبعضهم يرى أن البخاري - رحمه الله - حينما لا يورد في ذلك الباب حديثًا بالسند المتصل إنما يصنع ذلك للإشارة إلى أن هذا الباب لا يثبت فيه شيء - هناك من ذهب إلى هذا المذهب -، ولكن لا نستطيع أن نجزم في كل باب بأن البخاري - رحمه الله - أراد هذا؛ لأن تلك الأبواب قد يكون فيها شيء ثابت وصحيح، بل إن البخاري ربما صححه في خارج الصحيح، فالجزم بأن هذا هو مراد البخاري فيه شيء من التعسف، ولكن قد يصنع هذا أحيانًا.

وقد يكون أخلى الباب من الأحاديث لكونه فقد الأحاديث التي على شرطه، أو الأحاديث التي سمعها مما يمكن أن يُستدل به في ذلك الباب، ولذلك ربما اكتفى عن ذلك بآية أو بأشياء معلقة.

وحينما نجد البخاري ـ رحمه الله ـ يأتي ببعض الأبواب هكذا مجردة عن أي حديث وعن أي آية وعن أي آثار مُعلقة أيضًا، وإنما يُبوِّب بابًا مجردًا فقط، فيقول: بابٌ كذا وكذا. ويذكر المسألة ثم ينتقل إلى باب آخر.

ذكروا أن بعض النسّاخ حينما وجد هذه الأبواب هكذا صنع صنيعًا غير مستحسن، فبعض الأبواب التي بهذه الصورة يُعقبها البخاري بأبواب لا يبوِّب عليها، ولكن يذكر الحديث فقط، فأحيانًا يقول البخاري: باب حدّثنا فلان، قال: حدثنا فلان، وهكذا يورد الحديث أي أنه عكس الصنيع السابق، فهناك يذكر ترجمة الباب، وهنا لا يذكر ترجمة، وإنما يذكر الحديث، فيأتي بعض النسّاخ فيجعل هذا الحديث تحت ذلك الباب، وهنا يقع الإشكال على كثير ممن يُريد أن يذكر مناسبة الحديث للباب.

فهناك طائفة من العلماء اعتنوا ـ وبخاصة الشرّاح ـ حينما يأتون على الباب الذي يبوِّب له البخاري ـ يذكرون مناسبة ذلك الحديث لذلك الباب، أي لأي شيء أورد البخاري هذا الحديث، ويذكرون تعلق ذلك الحديث بتلك المسألة، ولكن في بعض الأحيان يعييهم ذلك الحديث. فلا يجدون له وجهًا من المناسبة لتلك الترجمة، فبعضهم يكون ممن برع في علم الكلام، فتجد عنده من التكلف في التأويل ما تجد في محاولة ذكر مناسبة ذلك الحديث بتلك الترجمة.

ولكن إذا عرفت هذه المسألة ـ كما يقول الحافظ ابن حجر ـ: يمكن أن يُفزع إليها عند الحاجة، إذا أعيانا ذكر مناسبة ذلك الحديث لذلك الباب يمكن أن نقول: